العرب
السبت 2021/01/30
السنة 43 العدد 11956

حل الأزمة القبرصية رهن مصداقية النوايا التركية

الأمم المتحدة تكثف جهودها لتجاوز الخلافات بين أنقرة وأثينا

تضع الأمم المتحدة حل الأزمة القبرصية ضمن أولوياتها في المرحلة المقبلة، خاصة مع حدوث نوع من التقارب بين تركيا واليونان وكذلك الاتحاد الأوروبي المعنيين أساسا بالملف. إلا أن تعنت أنقرة بوضعها شروطا مسبقة يثير تساؤلات بشأن جدية إحراز تقدم في الملف بعد فشل المساعي الأممية السابقة لحل الأزمة بسبب هذه الشروط.

مخطط تركي لضم قبرص الشمالية بحلول 2023

نيويورك – التقطت منظمة الأمم المتحدة جهود التقارب التركي الأوروبي مؤخرا لتحريك المياه الراكدة بشأن الأزمة القبرصية واستئناف المفاوضات بين أنقرة وكل من أثينا ونيقوسيا المعنيتين بالأزمة، لكنّ مراقبين يشككون في مصداقية النوايا التركية لتجاوز العقبات.

وأفاد أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أنه يعتزم عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة "5+1" حول قبرص أوائل مارس المقبل.

وقال الأمين العام في مؤتمر صحافي عقده مع الصحافيين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك "أعتزم عقد اجتماع غير رسمي أوائل مارس المقبل يضم الأمم المتحدة وطرفي النزاع القبرصي والدول الضامنة الثلاث تركيا واليونان وبريطانيا".

أنطونيو غوتيريش

أعتزم عقد اجتماع غير رسمي يضم المتدخلين في النزاع القبرصي

وأضاف "قررنا أن يكون هذا الاجتماع غير رسمي، وأن يُعقد دون شروط مسبقة؛ لكي نستمع إلى الأطراف المعنية، وستكون هناك فرصة يعبر فيها الأطراف بصراحة عن رؤيتهم للمستقبل، وكيف سيسيرون إليه".

وتسعى الأمم المتحدة منذ عقود لإعادة توحيد قبرص التي انقسمت بعد غزو تركي للجزيرة عام 1974، لكن دون جدوى. وانهارت أحدث محاولات المنظمة بحالة من الفوضى عام 2017 بعد مفاوضات حضرتها أطراف النزاع.

ولا تعترف سوى تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية دولة مستقلة. ولا تعترف بالحكومة القبرصية اليونانية المعترف بها دوليا في الجنوب.

وتتهم تركيا بالتصعيد في ملف قبرص، وذلك في إطار صراعها مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الماضية، حيث تتهم أنقرة باستغلال الملف كورقة للضغط على الجانب الأوروبي واليوناني في ما يتعلق بالتنقيب شرق المتوسط.

وفي إطار الضغوط التركية أعادت جمهورية شمال قبرص التركية في 6 أكتوبر فتح شاطئ والعديد من الطرق في "مدينة الأشباح" فاروشا، إحدى ضواحي فاماغوستا، الواقعة في المنطقة المهجورة من جزيرة البحر المتوسط المقسمة.

وكانت فاروشا في يوم من الأيام أهم منتجع ساحلي في قبرص، يزورها السياح من جميع أنحاء العالم. ولكن، ومنذ فرار سكانها، وجلهم من القبارصة اليونانيين، البالغ عددهم حوالي 39 ألف شخص في مواجهة الغزو التركي، أصبحت المدينة مهجورة إلى حد كبير، ويحرسها الجنود الأتراك.

وأدان البرلمان الأوروبي في نوفمبر الماضي ما وصفه أعضاء البرلمان الأوروبي بأنشطة تركيا غير القانونية في قبرص، بما في ذلك افتتاح فاروشا والجهود المبذولة للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه المعترف بها دوليا لقبرص واليونان، فيما تركيا في الجارة قبرص قطعة مهمة ضمن إستراتيجيتها لتوسيع الحدود البحرية.

ولا يروق وضع الجزيرة الحالي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي دعا إلى التفاوض من أجل حل الأزمة القبرصية على أساس دولتين، فيما يتمسك القبارصة اليونانيون بالحل على أساس نظام الفدرالية.

ويرى أردوغان في اعتماد النظام الفدرالي إضعافا لنفوذ أنقرة في الجزيرة، حيث أكد في وقت سابق أن التفاوض على الأسس القديمة أثبت فشله.

وقال أردوغان إن "الاعتراف بالقبارصة اليونانيين وحدهم سد الطريق أمام المحاولات السابقة لإيجاد حل. لا يمكن الوصول إلى نتيجة في ظل المعايير الحالية بعد عملية مفاوضات استمرت أكثر من نصف قرن".

ويشكك مراقبون في صدقية النوايا التركية لتجاوز الأزمة القبرصية، إذ أن أنقرة مازالت تتمسك بشروطها المسبقة لحلحلة الخلافات، وهي الشروط التي أجهضت المساعي الأممية لطي الخلاف في 2017. ويشير هؤلاء إلى أن انخراط تركيا في المفاوضات الأممية مجرد محاولة لمزيد كسب الوقت، خاصة وأن المفاوضات ستستغرق الكثير من الوقت، وهو ما يخدم أجنداتها على المدى المتوسط.

وتأتي المبادرة الأممية لحل أزمة قبرص في وقت تتحدث فيه نيقوسيا عن مخطط تركي لضم جمهورية قبرص الشمالية بحلول 2023.

وقال وزير الخارجية القبرصي، نيكوس كريستودوليدس، في 17 نوفمبر الماضي، إن أردوغان قد يضم شمال الجزيرة في غضون عامين.

وأشار الوزير القبرصي إلى أن هناك خطرا حقيقيا بضم شمال الجزيرة الذي يسيطر عليه القبارصة الأتراك، ما لم يتم العثور على حل لتوحيد الجزيرة المقسمة بحلول عام 2023.

ويقول الباحث السياسي القبرصي، إيوانيس يوانو، إن سيناريو ضم شمال قبرص إلى تركيا في 2023 لا يمكن استبعاده.

ويضيف يوانو "من الناحية النظرية، يمكن لتركيا ضم شمال قبرص. ومن منظور القانون الدولي، لن يقبل هذا الأمر سوى عدد محدود من الدول، لكن ما نحتاج إلى فهمه هو أن سياسة إعادة النظر في السياسات التي تتبناها تركيا خلال السنوات الأخيرة، هي محاولة إضافة المزيد من الأراضي إلى تركيا، كما في سوريا".

ويشير إلى أن تركيا تتمركز عسكريا في قبرص منذ عام 1974. والمجتمع القبرصي التركي يشهد أيضا قدرا هائلا من الضغوط السياسية والاقتصادية والدينية من قبل أنقرة.

بوادر أزمة دبلوماسية بين الصين وبريطانيا بسبب هونغ كونغ

بكين – عرضت بريطانيا، الجمعة، تأشيرة جديدة تفتح أمام سكان هونغ كونغ طريقا للحصول على جنسيتها بعد حملة الصين على الجزيرة، لكن بكين قالت إنها لم تعد تعترف بجوازات السفر البريطانية الخاصة الممنوحة لسكان المستعمرة السابقة.

وهناك خلافات منذ شهور بين الصين وكل من بريطانيا والولايات المتحدة حول ما تقول لندن وواشنطن إنها محاولة صينية لإسكات المعارضة في هونغ كونغ، رغم أن بكين تقول إن آراء الغرب يشوبها التضليل والهوس الاستعماري.

وتقول بريطانيا إنها توفي بالتزام تاريخي وأدبي نحو سكان هونغ كونغ بعد أن طبّقت الصين قانونا صارما للأمن القومي على المدينة، تقول لندن إنه ينتهك بنود اتفاقات تسليم المستعمرة السابقة للصين في العام 1997.

وقال رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون "يغمرني الفخر بأننا أتحنا هذا الطريق لسكان هونغ كونغ للعيش والعمل وأن تكون بلادنا وطنا لهم"، مشيرا إلى جواز سفر بريطاني وطني خاص للخارج. لكن الصين ردّت بالقول إنها لن تعترف بأن يكون الجواز وثيقة سفر صالحة اعتبارا من 31 يناير.

وسيكون بإمكان أهالي هونغ كونغ ممن يحملون جوازات ما وراء البحار الصادرة من بريطانيا التقدّم بطلبات اعتبارا من الأحد للإقامة والعمل في بريطانيا لمدة تصل إلى خمس سنوات، وسيكون بمقدورهم في نهاية المطاف تقديم طلب للحصول على الجنسية.

وكان لحاملي جواز السفر البريطاني لما وراء البحار في الماضي حقوق محدودة لزيارة المملكة المتحدة لفترة تصل إلى ستة شهور، ولم يكن يسمح لهم بالعمل أو الإقامة الدائمة فيها.

ولا يزال يتعيّن معرفة كم من سكان هونغ كونغ سيتقدمون بطلبات خصوصا وأن انتشار وباء كوفيد – 19 يفرض قيودا على حركة السفر وأدخل عدة دول بينها بريطانيا في صعوبات اقتصادية كبرى.

وجواز السفر لما وراء البحار متوفر لعدد كبير من الناس، حوالي 70 في المئة من سكان هونغ كونغ البالغ عددهم 7.5 مليون شخص.

وارتفع عدد الطلبات لمثل هذه الجوازات بأكثر من 300 في المئة منذ فرض تطبيق القانون الأمني في يوليو الماضي مع تسجيل 733 ألفا من حامليه في منتصف يناير. وتتوقع بريطانيا وصول حوالي 154 ألفا من سكان هونغ كونغ السنة المقبلة وحوالي 322 ألفا بحلول خمس سنوات.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان في مؤتمر صحافي دوري "تحاول بريطانيا تحويل أعداد كبيرة من سكان هونغ كونغ إلى مواطنين من الدرجة الثانية. هذا غيّر بالكامل الطبيعة الأصلية لجواز السفر البريطاني الخاص للخارج".

وتأتي الخطوة الصينية بعدما تعهّدت الحكومة البريطانية بتوفير ملاذ طويل الأمد لسكان هونغ كونغ الراغبين في مغادرة المدينة.

بوريس جونسون

يغمرني الفخر بأن تكون بريطانيا وطنا لسكان هونغ كونغ

ولم يتضح بعد ما سيعنيه القرار الصيني عمليا. لكن لا شك في أنه يمثّل تنفيذا لتهديد بكين بالرد على عرض بريطانيا التأشيرة طويلة الأمد بتدابير عقابية من نوع ما.

ويشير التهديد باتّخاذ المزيد من الخطوات إلى أن بكين ربّما تستعد لفرض المزيد من القيود على حاملي جوازات السفر البريطانية لما وراء البحار.

وحذّر المسؤولون الصينيون العام الماضي من أنهم قد يفكّرون في التوقف عن الاعتراف بجوازات السفر البريطانية لما وراء البحار.

وقالوا حينها إن ذلك سيعني أنه لن يعود بإمكان حمَلة تلك الجوازات السفر إلى البر الصيني الرئيسي.

ويستخدم أهالي هونغ كونغ جوازات سفرهم الأصلية أو بطاقات هوياتهم لمغادرة المدينة. وعليهم استخدام جوازات سفرهم الصادرة من هونغ كونغ لدخول البرّ الصيني الرئيسي. ولا يمكنهم استخدام جوازات السفر البريطانية لما وراء البحار، إلا لدى وصولهم إلى بريطانيا أو أي دولة أخرى تعترف بالوثيقة.

وقال ويلي لام، الخبير في مركز هونغ كونغ للدراسات الصينية، "إنها رسالة قوية توجه إلى بريطانيا ودول أخرى بعدم التدخل في شؤون هونغ كونغ، لكن في المجال العملي لا أعتقد أن الناس سيتخوفون من التقدم بطلبات".

أفريقيا تترقب إستراتيجية أميركية جديدة

جوهانسبرغ – ما إن تسلم الرئيس الأميركي جو بايدن مهامه في البيت الأبيض، حتى وقع أمرا تنفيذيا برفع حظر دخول مواطني دول ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة، تنفيذا لوعد انتخابي.

وهي خطوة خففت من حدة التوتر والمشاحنات التي تسببت بها سياسات سلفه دونالد ترامب تجاه المسلمين والأفارقة.

لكن لا يزال خبراء أفارقة يشككون في ما إذا كان بايدن (ديمقراطي) سيعكس تماما الاتجاه الذي اتبعته إدارة ترامب (جمهوري) تجاه القارة السمراء. وقال إقبال جسات، المدير التنفيذي لشبكة "ميديا ريفيو" في جوهانسبرغ، عاصمة جنوب أفريقيا، إنه "في ظل هدف إدارة بايدن، وهو إعادة تأكيد سيادة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، توجد مساحة صغيرة باقية للمناورة لجنوب أفريقيا وباقي الدول النامية".

وأضاف أن "ميزان التجارة الثنائية بين جنوب أفريقيا والولايات المتحدة يميل بشدة لصالح الأخيرة".

وتابع "كان بايدن جزءا من إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما نائبا له لمدة 8 سنوات، وقتما كانت القضايا السياسية والاقتصادية مائلة دائما لصالح الولايات المتحدة". وفي يناير 2017، أصدر ترامب قرارا بمنع مواطني 7 دول ذات أغلبية سكانية من المسلمين من دخول الولايات المتحدة، وهي سوريا وإيران والعراق وليبيا والصومال والسودان واليمن.

وقال سلطان كاكوبا، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كيامبو غو في العاصمة الأوغندية كمبالا، إنه "بعد الصعوبة التي واجهها القادة الأفارقة في التعامل مع تقلبات ترامب، قد يجدون بعض الراحة في التعامل مع سياسات بايدن، إذ يمكن التنبؤ بها إلى حد ما". وأردف "رغم أنني كنت متحمسا لتولي بايدن الرئاسة، لكن لا تزال لدي شكوك في ما إذا كان هذا يعني سياسات أكثر ودية تجاه أفريقيا، تعود بالنفع على الناس بشكل مباشر".

وزاد أنه "بالنظر إلى السياسة الخارجية الأميركية، فإن مصلحة الولايات المتحدة تأتي دائما في المقدمة عندما يتعلق الأمر بالدول الأخرى".

وقلل كاكوبا من توقعاته بشأن احتمال أن ينعكس تولي بايدن الرئاسة تلقائيا بشكل إيجابي على أفريقيا، بقوله "طالما لم تحقق الولايات المتحدة مصالحها، فلا تتوقعوا أي علاقات جيدة".

ومع ذلك، رأى كاكوبا أن إدارة بايدن خففت الضغط عن المواطنين الأفارقة الذين وجدوا صعوبة في السفر إلى الولايات المتحدة، بعد أن فرض ترامب قيودا عديدة على منح تأشيرات السفر إلى بلاده، بما في ذلك حظر سفر مواطني دول ذات أغلبية مسلمة. وحسب المؤشرات الراهنة وزيادة التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية، يتوقع البعض تغييرا في السياسة الخارجية للرئيس بايدن، ولكن التزامه سياسة سلفه ترامب في عدد من القضايا التي حظيت بدعم الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس من قبل، ستكون هي الفاصلة، وما عداها قد يكون مبنيا على تحولات موضوعية وجيوسياسية داخل أفريقيا التي من المرجح أن تكون في نهاية سلم الأولويات بعد اهتمامه بأوروبا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط.

مايكل شوركين

بايدن قد يقدم فرصة جيدة لإعادة العلاقات مع أفريقيا

ويرى مايكل شوركين كبير علماء السياسة في مؤسسة راند أن انتخاب بايدن قد يقدم فرصة جيدة لإعادة علاقتها مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويمكن أن تكون محددات سياسة بايدن تجاه أفريقيا؛ في الجانب الأمني والدفاعي: إعطاء أولوية للقرن الأفريقي الذي طالما كان منطقة إستراتيجية، ويستضيف القاعدة الأميركية الدائمة الوحيدة في أفريقيا، والمحافظة على "أفريكوم" التي تمثل المهمة الأساسية في تنسيق البرامج العسكرية الموجودة بالفعل في القارة، بينما الجانب الاقتصادي: يمكن أن نرى عدم الدخول في صراع اقتصادي مفتوح مع الصين، نظرا للفرق الهائل بين الدولتين في مستوى علاقاتهما التجارية مع أفريقيا.

هل يرتقي بايدن بالعلاقات مع أفريقيا

طالبان تتهم واشنطن بانتهاك اتفاق الدوحة

كابول – اتّهمت، الجمعة، حركة طالبان الولايات المتحدة بانتهاك الاتفاق الموقع في فبراير العام الماضي في الدوحة عبر "قصفها مدنيين"، بعد وقت قصير من انتقاد واشنطن الحركة لعدم احترام التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق.

وقال المتحدث باسم طالبان محمد نعيم إن الحركة عازمة على احترام اتفاق الدوحة الذي يمهّد لانسحاب كامل للقوات الأميركية من أفغانستان بحلول مايو، وإنها "لم تنتهك إطلاقا هذا الاتفاق".

وأكد المتحدث أن الأميركيين وبخلاف ذلك "ينتهكونه (الاتفاق) كل يوم تقريبا" عبر "قصف مدنيين ومنازل وقرى"، معتبراً أن هذا الأمر ليس فقط "انتهاكاً للاتفاق، إنما هو انتهاك لحقوق الإنسان".

وفي الأشهر الأخيرة، شنّ الجيش الأميركي عدة ضربات جوية ضد طالبان دعماً للقوات الحكومية الأفغانية.

ويأتي هذا الردّ بعد أن اتّهم المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي، الخميس، المتمردين بعدم الإيفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في الاتفاق.

وصرّح كيربي "طالما أنهم لا يوفون بالتزامهم بنبذ الإرهاب وإنهاء الهجمات العنيفة ضد الجيش الأفغاني (...) سيكون من الصعب على أي طرف على طاولة التفاوض" الوفاء بوعوده. وهذه المرة الأولى التي تصدر فيها إدارة الرئيس جو بايدن موقفاً واضحاً إلى هذا الحدّ بشأن سلوك طالبان، بعد أن أعلنت الإدارة الجديدة أنها تعتزم "تقييم" احترام طالبان لالتزاماتها.

وينصّ الاتفاق الذي أبرمته إدارة ترامب مع حركة طالبان على الانسحاب الكامل للقوات الأميركية بحلول مايو، مقابل تعهّد طالبان بعدم السماح لتنظيمات إرهابية بأن تنشط في المناطق الخاضعة لسيطرتها وعدم استهداف القوات الأميركية.

وسمح الاتفاق بعقد أولى مفاوضات سلام مباشرة بين طالبان وسلطات كابول التي بدأت في سبتمبر في الدوحة، لكنها لم تتوصل إلى أية نتائج ملموسة.

ولم تحل مفاوضات السلام الأخيرة دون تصاعد أعمال العنف منذ بضعة أشهر في كابول وعدة أقاليم أفغانية، حيث تحصل اغتيالات موجّهة تستهدف صحافيين وشخصيات سياسية وناشطين في مجال حقوق الإنسان.

ويمهد الاتفاق الطريق لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان تدريجياً في غضون 14 شهرا، مقابل ضمانات من الحركة.

كما نص على أن تطلق كابول 5 آلاف من عناصر طالبان المعتقلين لديها، على أن تفرج الحركة في المقابل عن 1500 من القوات الأفغانية.